

منهجية مكتب تنسيق التعريب
في إعداد المعاجم الموحدة وتحيينها
(الإرهاصات الأولية والوضعية الحالية والآفاق المستقبلية)

إسلمو ولد سيدي أحمد
خبير معجمي - موريتانيا

لمحة تاريخية (الإرهاصات الأولى لوضع المنهجية):

جاء في البند (3) من مهام مكتب تنسيق التعريب المنصوص عليها في ميثاقه التأسيسي، ما يأتي: "تنسيق الجهود التي تُبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة، ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي، بكل الوسائل الممكنة".

وقد عكف المكتب، منذ إنشائه سنة (1961م)، على إعداد قوائم مصطلحية، بثلاث لغات (الإنجليزية والفرنسية والعربية)، على أن تكون المقابلات العربية مأخوذةً مما يروج من مصطلحات لدى المؤسسات العلمية والتعليمية المتخصصة في الوطن العربي، بصرف النظر عن المنهجيات المتبعة في وضع هذه المصطلحات. وذلك لغياب منهجية عربية موحدة، على الرغم من جهود الجامع العلمية واللغوية في هذا المجال. ثم إنَّ الهدف الأساس، حينئذ، هو إيجاد مصطلح عربيٍّ موحدٍ يعبر عن مفهوم المصطلح الأجنبيِّ.

وقد اتضح في مرحلة لاحقة، من خلال المناقشات التي كانت تدور بين الخبراء، المشاركين في ندوات دراسة المشروعات المعجمية، وفي مؤتمرات التعريب، أن هذه المقابلات العربية، المستقاة أصلاً من جهات عربية مختلفة،

يُشوبها أحياناً نوع من الاضطراب، ناتج من عدم مراعاة منهجية علمية دقيقة، عند اختيار هذه المصطلحات وطريقة وضعها. ومن هنا بدأ التفكير في إيجاد هذه المنهجية المفقودة، لتكوّن مرشداً ومعيناً للخبراء الذين يقومون بإعداد المعجمات/ المعاجم الصادرة عن المكتب. وهكذا، وتنفيذاً للتوجهات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات التعريب، واسترشاداً باقتراحات الخبراء، عقد المكتب سلسلة من الندوات في موضوع منهجية وضع المصطلحات، تصدّرتها ندوة الرباط، سنة 1981م، بعنوان: "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة"، التي وَصَّعت المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها. وذلك على النحو التالي:

- 1- "ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- 2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
- 3- تجنّب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.
- 4- استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية، صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.
- 5- مُسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية، مما يقتضي:
 - أ- مُراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية، لتسهيل المقابلة بينها للمشتغلين بالعلم والدارسين.

- ب- اعتمادُ التّصنيفِ العشريِّ الدوليِّ لتصنيفِ المصطلحات، حسب حقوقها وفروعها.
- ج- تقسيمُ المفاهيمِ واستكمالها وتجديدها وتعريفها وترتيبها، حسب كل حقل.
- د- اشتراكُ المتخصصين والمستهلكين في وضعِ المصطلحات.
- هـ- مواصلةُ البحوثِ والدِّراساتِ لتيسيرِ الاتصال، بدوام، بين واضعيِ المصطلحات ومستعمليها.
- 6- استخدامُ الوسائلِ اللّغويةِ في توليدِ المصطلحاتِ العلميةِ الجديدةِ بالأفضلية، طبقاً للترتيبِ التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).
- 7- تفضيلُ الكلماتِ العربيةِ الفصيحَةِ المتواترةِ على الكلماتِ المعرّبة.
- 8- تجنُّبُ الكلماتِ العامية، إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكونَ مشتركةً بين لهجاتٍ عربيةٍ عديدة، وأن يُشارَ إلى عاميتها، بأن توضعَ بين قوسين، مثلاً.
- 9- تفضيلُ الصيغةِ الجزلةِ الواضحة، وتجنُّبُ النافرِ والمحظورِ من الألفاظ.
- 10- تفضيلُ الكلمةِ التي تسمحُ بالاشتقاقِ على الكلمةِ التي لا تسمحُ به.
- 11- تفضيلُ الكلمةِ المفردة، لأنها تساعدُ على تسهيلِ الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع.
- 12- تفضيلُ الكلمةِ الدّقيقةِ على الكلمةِ العامّةِ أو المبهمة، ومراعاةِ اتفاقِ المُصطلحِ العربيِّ مع المدلولِ العلميِّ للمصطلحِ الأجنبيِّ، دون التقييدِ بالدّلالةِ اللفظيةِ للمُصطلحِ الأجنبيِّ.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تُفضّل اللفظة التي يوحى جذرها بالمفهوم الأصل بصفة أوضح.

14- تُفضّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع، أن تُجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة، وتُعالج كلها مجموعة واحدة.

16- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، مُعرّبة كانت أو مترجمة.

17- التعريب، عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيميائية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يُراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نُطقه في رسم الألفاظ المعرّبة، عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج- اعتبار المصطلح المعرّب عربيا، يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصح.

هـ- ضبط المصطلحات عامة، والمعرب منها خاصة، بالشكل، حرصاً على صحّة نطقه، ودقة أدائه".

وعلى الرّغم من أهمية المبادئ الأساسية التي تمخّضت عنها ندوة الرباط (1981م)، فقد ارتأى المكتب أن موضوع منهجية وضع المصطلح، ليس بالسهولة التي قد يتخيّلها بعض المهتمين بهذا المجال، ومن ثم فلا بد من بذل جهود إضافية حتى نقرب من وضع منهجية محكمة، يرضى عنها المكتب، وتنال استحسان الجهات المتخصّصة، وهكذا جاءت ندوة عمّان (الأردن) سنة 1993م، التي عقدها المكتب، بعنوان: "تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته".

عُرِضت على الندوة دراسات وبحوث وأوراق عمل قيّمة، نشرها المكتب في عدد خاص، من مجلته المتخصصة "اللسان العربي"، العدد 39 يونيو/ حزيران 1995م.

وقد اعتبر المشاركون، في ندوة عمّان، ما ورد بخصوص منهجية وضع المصطلح العلميّ العربيّ في ندوة الرباط عام 1981م، الأساس الذي ينطلق منه تطوير هذه المنهجية، وتجميع ما استجدّ بهذا الصدد في البحوث والأوراق التي قدمت لندوة عمّان، وإضافته إليها.

وجاء في البند (4) من تقرير لجنة الصياغة المنبثقة عن ندوة "عمّان"، اقتراح منهجية لتوحيد المصطلح بطريقة عملية تقويمية، تركز على أربعة عناصر، هي:

أ- الاطراد والشّيع.

ب- يُسّر التداول (قلة حروف الكلمة الواحدة).

ج- الملاءمة (تفرع المصطلح إلى ميادين مختلفة).

د- التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلح).

على أن يُتفق على مقياس لرصد درجات لكل عنصر، ويُنتار المصطلح المناسب، على أساس تلك الدرجات.

كما ورد في البند (9) من تقرير اللجنة: ضرورة استعانة المؤسسات العلمية العربية، المعنية بالمصطلح العربيّ الموحد، بكل الوسائل والآليات التقنية، وما لها من منهجيات، في معالجة المصطلحات وتوحيدها ونشرها وتطبيقها، في البحث والتدريس والتأليف؛ (عُرِضت أعمال الندوة على مؤتمر التعريب السابع بالخرطوم، فأقرّها).

واستجابةً لهذا التوجه نحو التحديث والتّميّط، ومن أجل الاستفادة ممّا يتيح الحاسوب من توفير للجهد والوقت والمال، عقد المكتب ندوة في رحاب مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، سنة (1995م)، بعنوان: "ندوة التقنيات الحاسوبية في خدمة المصطلح العلميّ والمعجم المختصّ"، وكان الهدف الأساس من هذه الندوة، تحديد المسار الصحيح للاستعانة بالحاسوب في إعداد المصطلح العلميّ العربيّ الدقيق، في مجالات المعرفة المختلفة، وحتى لا يشكّل العامل اللغويّ حجرة عثرة في طريق استنبات العلوم العصرية، على الأرض العربية، وبلسان عربيّ مبين، خاصة وأن الوسائل اليدوية التقليدية لم تعد قادرة على معالجة هذا الكم الهائل من المصطلحات الجديدة.

وتنفيذا لتوصيات هذه الندوة، التي شارك فيها سبعة عشر باحثاً عربياً، من المتخصصين في المصطلحية والمعجمية والمعلومات وبنوك المصطلحات، أنشأ المكتب شبكة معلوماتية تتضمن بنكا للمصطلحات يتوفر على أجهزة حديثة ومتطورة، تقوم بتخزين المصطلحات ومعالجتها واسترجاعها ونشرها وتوزيعها.

وجهة نظر حول المنهجية، في وضعها الحالي (من خلال التعليق على بعض المبادئ الأساسية المنبثقة عن ندوة الرباط (1981م):

- المبدأ رقم (2): "وَضَعُ مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد":

اللغة العربية لغة غنية في مفرداتها، ومن ثمَّ فإنَّ اختيار مصطلح واحد من مجموعة مصطلحات مُترادفة، أو قريبة من الترادف، يُشكِّل صعوبة كبيرة إذا ما أردنا أن يكون المصطلح دقيقاً في التعبير عن مفهوم المصطلح المناظر له في اللغة الأجنبية (اللغة المصدر). ولتوضيح ذلك، نأخذ -على سبيل المثال- المصطلح الإنجليزي: (Degeneration).

لقد وَجَدْتُ في بحث للدكتور صادق الهلاليّ (منشور في العدد 39 من مجلة (اللسان العربيّ)، سبعة عشر (17) مقابلاً عربياً لهذا المصطلح، ذكر الباحث أنه اختار هذه المجموعة من مقابلات عديدة وردت في معاجم وكتب علمية وطيبة، وقد سَرَدَ هذه المراجع، وإليكم هذه المقابلات: (استِحالة-اضْمِحلال-انْحِرَاف-انْتِكَاس-انْحِطَاط-انْحِلَال-انْفِساد-نَحْلُ-تَدَنُّ-تَدَهْوَر-تَفْسُخ-تَلْفٌ-تَنكُّس-حَرَضٌ-حُوُولٌ-ضُمور-فَسَاد...). وقد بيَّن الكاتبُ أنَّ هذه الكلمة الإنجليزية تعني، طبيئاً: تحوُّل النسيج أو العضو، من نوع طبيعيّ سويّ، إلى نوع أوطأ شكلاً أو بنية أو صفة أو وظيفة، وقد تكون كلمة "تنكُّس" أقرب هذه المصطلحات المقابلة لها.

ومن هنا يتضح مدى أهمية اختيار المصطلح العربيّ المناسب، في ضوء المبدأ رقم (2) المشار إليه.

وأشير - في هذا الموضوع - إلى أنه بإمكاننا وضع مقابليْن عربييْن مختلفيْن للمصطلح نفسه، الوارد في اللغة الأجنبية (اللغة المصدر)، إذا ورد هذا المصطلح في حَقْلَيْن مَعْرِفِيَيْن مختلفيْن. مثال ذلك، من اللغة الفرنسية: المصطلح (propriété)

الذي يمكن أن يعني، في مجال العقار، ملكية. وفي مجال المعادن، خاصية. ولا يمكن أن يكون هذان المقابlan العربيان مترادفين للمصطلح المذكور، في حقل معرفي واحد.

- المبدأ رقم (6): "استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت):"

يُلاحظ أن هذا المبدأ أعطى الأفضلية للمصطلح التراثي. ومن وجهة نظري، فإن هذه الأفضلية ليست على إطلاقها، بمعنى أنها مشروطة بأن يكون هذا المصطلح قادراً على أن يُعبّر عن المفهوم العلمي الدقيق للمصطلح الوارد في اللغة الأجنبية. وفي غياب هذا الشرط، يمكن اللجوء إلى البدائل الأخرى المتاحة، ومنها التعريب، وهو الإتيان بالمصطلح الأجنبي بلفظه، مع إضفاء الصبغة العربية عليه. ونجد في المبدأ رقم (18) شرحاً وافياً للموضوع.

- المبدأ رقم (7): تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة":

يُفضّل: (حاسوب على: كومبيوتر. وإذاعة، على: راديو، وهاتف على: تليفون... إلخ).

- المبدأ رقم (9): "تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة وتجنب النافر والمحذور من الألفاظ":

لعل المقصود بالنافر من الألفاظ، لفظ غير مستساغ، ينفر منه السامع. ويحضرني هنا أن بعض أساتذة الطب لم يتقبلوا: مُعْتَكَلَة، مقابلاً للمصطلح (Pancreas)، مُفَضَّلِينَ: بنكرياس المعرب، مع أن المصطلح (مُعْتَكَلَة) أقرّه مجمع اللغة العربية، وورد في المعجم الطبي الموحد، مشفوعاً بالمصطلح المعرب بين قوسين.

- المبدأ رقم (11): "تفضيل الكلمة المفردة، لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع":

بناءً على هذا المبدأ، يُفَضَّل: الحاسوب (Computer) على: الحاسب الآلي، لأن الصيغة الأولى تمكّننا بسهولة من أن نقول: حاسوبان، حواسيب، حوسبة، حاسوبي، إلخ. بدل: حاسوبان آليان، حاسبات آلية، حوسبة آلية... بمعنى أن المصطلح المفرد أفضل من المصطلح المركّب، وأيسر تداولاً.

- المبدأ رقم (12): "تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة والمبهمّة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلميّ للمصطلح الأجنبيّ، دون التقيّد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبيّ":

مثال ذلك: المرض الجلديّ المعروف بـ: (Lupus) قُوبِلَ بـ: قَرَأَص (في المنهل) وذُبَّبة (في المورد) وذَأَب (في المعجم الطيّ الموحد). ولعل (الذأب) أدقّ من المصطلحين الأخرين.

- المبدأ رقم (14): "تُفَضَّل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التّبَس معنى المصطلح العلميّ بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة":

مثال ذلك: الصفة (Hybrid)، نجد مقابلات مختلفة لها، مثل: هَجِين، خِلاسيّ، نَعْل، مُولّد، نلاحظ أنّ: (هَجِين وِخِلاسيّ) شائعان. و(نَعْل) نادر. و(مُولّد) شائع، لكنه يُحدث لبساً لدى السامع.

- المبدأ رقم (18): "عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يُراعَى ما يأتي: (انظر: أ-ب-ج-د-هـ، من نص هذا المبدأ).

جاء في البند (د) من المبدأ (18): تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح. والأمثلة كثيرة في القواميس

الإنجليزية والفرنسية والإسبانية التي اطلعتُ عليها. وفي ما يلي نماذج من هذا النوع، مأخوذة من قاموس (المنهل) للدكتور سهيل إدريس: (ALBEDO): نرجعها إلى أصلها: البياض، بدلاً من كتابتها: (أَلْبِيدُو). وتُستعمل هذه الكلمة في مجال علم الفلك، وتعني: نسبة النور المنعكس على سطح الكوكب السيار إلى ما يأتيه من نور الشمس. (Alcali): نعتمد أصلها: القلي، بدلاً من كتابتها بلفظها المحرّف: (أَلْكَالِي). (Azimut): سَمْتُ. (Coton): قُطْن، بدلاً من: كُتْن. (Magazin): مَحْرَن. (Safran): زَعْفَرَان. (Smaragdite): زُمْرُود. (Sophora): صُفَيْرَاء (جنس شجر). (Tolisman): طِلْسَم (تميمة) (Taurides): ثُرَيَّا (عدد من النجوم)، إلخ.

وجاء في بند (هـ) من المبدأ رقم: (18): "ضبط المصطلحات عامّة، والمعرب منها خاصّة، بالشكل، حرصاً على صحة نطقه ودقّة أدائه..."

ولا يسعني، في هذا المجال، إلا أن أشدّد على أهمية احترام هذا المبدأ، لأنّ المعنى في اللغة العربية يتغير غالباً بتغير الشكل (الحركات خاصة) انظر - على سبيل المثال - الفرق الشاسع بين: البرّ (الخَيْر)، والبرّ (خِلَاف البحر)، والبرّ (حَبُّ القَمْح). ولا شك في أن إهمال الضبط بالشكل، في مثل هذه الحالات، سيؤدي إلى لبس في المعنى.

ملاحظات إضافية حول بعض الأمور الواجب مراعاتها في منهجية وضع المصطلحات (بصفة عامّة):

1- الأصل أن يوضّع المصطلح في صيغة الاسم (المصدر)، ويمكن - في بعض الحالات - وضعه في صيغة الفعل، في حالة عدم وجود الاسم، أو شيوع المصطلح في صيغة الفعل.

2- يجب الحرص على التّوافق بين مفهوم المصطلحات في اللغات التي يتضمنها المعجم المتعدد اللغات، وذلك دون الإخلال بالمفهوم العلميّ الدقيق

للمصطلح . ويستحسن أن يُراعى التوافق كذلك، إفراداً وتثنيةً وجمعاً...، إلا إذا كان المفهوم العلمي يتطلب غير ذلك، حسب خصوصيات كل لغة.

3- تُحذف (أل) التعريف من بداية المصطلح العربي، ليرد في مكانه من الترتيب الألفبائي. مثال: حاسوب، بدلاً من: الحاسوب، ليكون ترتيبه في مادة (الحاء)، وليس (الألف).

4- يُستحسن التقريب بين المصطلحات العربية والمصطلحات العالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين، وذلك في حالة وجود مصطلح أصيل وفصيح، مثال: ساتل (satellite)، يُستحسن استخدام هذا المصطلح، بدلاً من: قمر صناعي، الشائع في وسائل الإعلام.

5- ضرورة التعاون - عند وضع المصطلحات - بين الخبير، والمترجم، والمصطلحي، والمعجمي، والمراجع اللغوي، لأن هذه المبادئ والملاحظات لا تغني - بأي حال من الأحوال - عن وجود فريق إعداد متكامل، على النحو المشار إليه، إذا أردنا إنجاز عمل جاد، يرقى إلى المستوى المطلوب.

اقتراحات خاصة باستشراف المستقبل:

في الوقت الذي نتحدث فيه عن إعادة النظر في منهجية إعداد المعاجم الموحدّة وتحيينها، يطيب لي أن أقترح ما يأتي:

أولاً: تقسيم المعجم الموحد الثلاثي اللغة (حالياً)، إلى معجمين، أحدهما: عربي-إنجليزي / إنجليزي-عربي. والآخر: عربي-فرنسي / فرنسي-عربي (بحيث يصدر كل واحد منهما في مجلد مُستقل). وفي حالة ما إذا كان حجم المعجم صغيراً جداً، يمكن ضمّ المعجمين في مجلد واحد، مع الاحتفاظ بالتقسيم المذكور.

ومن محاسن هذه الطريقة:

أ- سهولة التوافق بين لغتي المعجم. ذلك أنه كلما زاد عدد لغات المعجم، زادت صعوبة التوافق بين دلالة المصطلح مع دلالة نظيره في لغة أخرى، لاختلاف المعنى حسب خصائص كل لغة. ويسهل كذلك التوافق بين لغتين (في المعجم الثنائي اللغة)، في الأفراد والتثنية والجمع... وفي زمن وقوع الحدث، بالنسبة إلى المصطلحات الواردة في صيغة أفعال (لارتباط الفعل بالزمن). وقد أثبتت التجارب المتعلقة بصناعة المعاجم، أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى التوافق التام بين معاني مصطلحات المعجم المتعدد اللغات.

وأذكر أنّ من توجيهات مؤتمرات التعريب، اعتماد دلالة المصطلح الإنجليزي، في حالة استحالة التوفيق بين مدلوله ومدلول المصطلح الفرنسي. ومن الواضح أنّ هذا الإجراء يضرّ بدقة التوافق الدلالي بين المصطلح العربي ونظيره الفرنسي، وبين الفرنسي والإنجليزي. وقد اتُّخذ هذا القرار، بناءً على أنّ الإنجليزية أهم من الفرنسية، لأنها هي لغة العلم في الوقت الراهن، وأنّ عدد الدول العربية التي تستخدم اللغة الإنجليزية أكبر من عدد الدول العربية التي تستخدم اللغة الفرنسية (ربما عملاً بقاعدة: أخفُّ الضررين). لكن هذا الحل، غير علمي. ولعلّ في التعديل المقترح حللاً مناسباً لهذه المشكلة.

ب- الاستغناء عن الفهرسين (العربي والفرنسي) اللذين يحتلان حيزاً مهماً من صفحات المعاجم الموحدة الثلاثية اللغة (في صيغتها الحالية)، ما دام لدينا معجم ينطلق من اللغة العربية وآخر ينطلق من اللغة الأجنبية، والمصطلحات مرتبة ترتيباً ألفبائياً في كل منهما.

ج- الاستغناء عن الترقيم الذي يُجِيل على المدخل الإنجليزي (في الصيغة الحالية للمعاجم)، ما دامت مصطلحات كل معجم مرتبة ترتيباً ألفبائياً، وكل لغة لها مدخل خاص بها.

د- لا شك في أن إخراج معجم موحد، تنطلق مصطلحاته من اللغة العربية، سيخدم الأستاذ والطالب، ويوفر على الباحث الوقت الذي يضيعه في التنقل بين الفهرس والرقم الذي يحيل على المدخل الإنجليزي... وذلك عندما يتقرر - بإذن الله - تدريس العلوم باللغة العربية (وهو ما نطمح إليه) في الشُّعب التي ما زالت المواد فيها تدرّس باللغة الأجنبية (في التعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة)، علمًا بأن اعتماد اللغة الإنجليزية لغة مدخل (دخلة) في المعاجم الموحدة، قد اتُّخذ لأن المواد العلمية في معظم الجامعات العربية تدرّس بهذه اللغة، والمقررات الدراسية والمراجع كلها بالإنجليزية. وفي اليوم الذي يتغير فيه هذا الوضع الشاذ (تدريس العلوم بلغة أجنبية)، سنجد أن المعاجم الموحدة لا بد أن تنطلق مصطلحاتها من لغة التدريس (اللغة العربية). ذلك أن الطالب - بصفة خاصة - الذي يريد أن يفتح على لغة / لغات حيّة (الإنجليزية والفرنسية في هذه الحالة)، ينبغي له أن يعرف المصطلحات الأجنبية المناظرة للمصطلحات العربية التي يتلقى بها تعليمه في الجامعة، وفي الدراسات العليا بصفة عامة.

ثانيا: نظرا إلى أهمية تجميع المعاجم الموحدة من آن لآخر، لضبطها وتنقيحها وإغنائها بالمصطلحات الجديدة وتخليصها من تلك التي لم تعد مستعملة، فلعل من المناسب أن يكون التعديل المقترح في منهجية الإخراج مصاحباً لعملية التجميع (متزامنا معها)، بدل القيام بالعمليتين في زمنين مختلفين. وفي ذلك ربح للوقت والجهد والمال.

ثالثا: ينبغي أن تُعرض المعاجم المهيّنة على مؤتمر للتعريب لدراستها وإقرارها، شأنها في ذلك شأن المشروعات المعجمية الجديدة.

رابعا: العمل على إدخال المصطلحات الموحدة في المقررات التعليمية، في المرحلتين الثانوية والجامعية، بصفة خاصة.

خامسا: إيجاد طريقة لضمان وصول المعاجم الموحدة (ورقياً وإلكترونياً) إلى أكبر عدد ممكن من المعنيين والمهتمين، داخل الوطن العربي وخارجه.

سادسا: العمل على رسم سياسة لغوية عربية موحدة (وموحدة) تتجاوز القضايا الاصطلاحية، لتشمل توحيد المعايير والمناهج... لما لذلك من أثر محمود-عربياً ودولياً- من أجل خلق لغة علمية عربية واحدة، تستوعب التطور العلمي والثقافي، وتلبي حاجات التعليم والإدارة، وتستجيب لمستلزمات الإنتاج ومتطلبات مراكز البحوث العلمية.